# الفروق الوظيفية لأدوات نفي الحدث في الأزمنة عند سيبويه


## اعداد

*د. محمد يحيى محمد أحمد الكيلاني*

*قسم اللغة العربية - كلية الآداب – جامعة حلوان*

Email: dr.malekelkilany@gmail.com

**المستخلص:**

**أسلوب النَّفي في اللغة العربية يُراد به نقض فكرة وإنكارها, وهو ضدُّ الإثبات, ذلك لأنَّه يقينٌ في مخالفة قولِ الإثبات السَّابق للنفي, وتكذيبٌ لاعتقاد سابق من صاحب الإثبات أو متصوِّره, ومعنى ذلك أنَّ كل عمل لغوي إنجازي «Speech Act» لا بُدَّ أن يصاحبه قوة إنشائية, هذه القوة لا تخرج عن مقولتي الوجود والعدم, وبتجريدهما نُسمِّي الوجود إيجابا (+), والعدم سلبًا (− ), والجمع بينهما إمكانًا(±).**

**ويتضح من تتبع كتب النُّحاة أنهم قد حصروا أدوات النَّفي, وهذه الأدوات منها ما هو مختص بالجملة الاسمية, ومنها ما هو مختص بالجملة الفعلية, ومنها ما يدخل على الجملة بنوعيها.**

**وتنصب الدراسة على على سياق الأفعال لا الأسماء؛ ذلك لأنَّ الجمل الاسمية لا تحمل معلومات زمنية من حيث تركيبها فتنعدم القيمة الزمنية فيها, ورغم أن النُّحاة الأوائل لم يُقصِّرُوا في تبيان هذه الفروق إلا أنَّ دراستهم كانت منصبَّة على فكرة العامل وما يُحدثه من أثر, من أجل ذلك كان حرصنا على جمع أهم الفروق الوظيفية بين أدوات النَّفي خاصة في الفروق المتعلقة بالدَّلالة الزَّمنية, مع التَّركيز على أثر النَّفي في معنى الفعل (الحدث), وفي ذلك إثراء للدراسة النحوية وربط مباشر لها بالاستعمال وقصد المتكلم.**

**الكلمات المفتاحية:** النفي, الإيجاب, السلب, سيبويه, الوظيفية

## Abstract

**Functional Differences for Negation Tools of Tenses for Sebaweh**

Negation structure in the Arabic language targets at negating an idea. It is the opposite of the affirmative structure because it negates and contradicts a previous assumption. This means that each linguistic speech act must be associated with an illocutionary force which does not deviate from these two concepts: existence and nothingness. By stripping them, we call existence positive (+), and nothingness negative (-), and combining them becomes possibility (±). Grammarians placed some restrictions on the negative tools: They include specific tools for nominal sentences and others for verbal sentences; some tools function for both types.

This study attempts to identify the functional differences in the usage of each tool for negation and its effect on time interpretation which in Sebaweh's terms means changing the tense pf the verb in suntactic structure. Thus, the study focuses negation for verbs because nominal sentences do not include information on time in terms of structure. Though early grammarians earlier attempted to show these differences, their scope focused on the factor and its impact. Hence, the current study traces the impact of negation on the meaning of the verb (action) in order to relate grammar with usage and speaker's intention

## الفروق الوظيفية لأدوات نفي الحدث في الأزمنة عند سيبويه

أسلوب النَّفي في اللغة العربية يُراد به نقض فكرة وإنكارها, وهو ضدُّ الإثبات, ذلك لأنَّه يقينٌ في مخالفة قولِ الإثبات السَّابق للنفي[1] وتكذيبٌ لاعتقاد سابق من صاحب الإثبات أو متصوِّره, يقول الزَّركشي: "النَّفي هو شطرُ الكلام كلّه؛ لأنَّ الكلام إمَّا إثبات أو نفي"[2], ويعرِّفه المخزومي بقوله: "النَّفي أسلوب لغوي تحدِّده مناسبات القول, وهو أسلوب نقض وإنكار, يُستخدم لدفع ما يتردد في ذهن المخاطب, فينبغي **إرسال النفي مطابقا لما يلاحظه المتكلم من أحاسيس ساورت ذهن المخاطب** خطأ ... **فإذا كان المخاطب شاكًّا في وقوع فعل ما منك أو في عدم وقوعه**, وأردت أن تُزيل الشكَّ عن نفسه قلت: ما فعلت, وإذا كان المخاطب قد اعتقد أنَّ فعلا ما قد وقع, ثُمَّ أردَّت أن تنفي عنك فِعْله قلت: ما أنا فعلت, **وبين التَّعبيرين فرق واضح**"[3], ففي الأول يعني أنَّه ينفي حدثًا لم يثبت أنَّه مفعول, وفي الثَّاني ينفي حدثًا ثبت أنَّه مفعول, فقولك: ما ضربت زيدًا, يعني أنَّك نفيت عنك ضرْبَه, ولم يجب أن يكون قد ضُرِبَ, بل يجوز أن يكون ضَرَبه غيرُك, وأن لا يكون قد ضُرِب أصلا, وإذا قلت: ما أنا ضربت زيدًا, لم تقله إلا وزيدٌ مضروب, وكان القصد أن تنفي أن تكون أنت الفاعل.[4]

ومفاد قول المخزومي أنَّ كل عمل لغوي إنجازي «Speech Act» لا بُدَّ أن يصاحبه قوة إنشائية, هذه القوة لا تخرج عن مقولتي **الوجود والعدم**, وبتجريدهما نُسمِّي الوجود إيجابا (+), والعدم سلبًا (-), والجمع بينهما إمكانًا (±), ولمَّا كان الإمكان إمكانين يدلُّ أحدهما على احتمال الوجود والآخر على احتمال العدم كان الإمكان إما

1- انظر شكري المبخوت: دائرة الأعمال اللغوية, مراجعات ومقترحات صـ 188

2- البرهان في علوم القرآن 232/2

3- في النحو العربي نقد وتوجيه صـ 246

4- انظر عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز صـ 124

إيجابيا (±) وإما سلبيا (∓), فيترجح في الأول التحقق, ويترجح في الثاني عدم التحقق, ومن ثَمَّ تكون المقولات متأرجحة بين: الإيجاب «Positive» (+), والسَّلب «Negative» (-), والإمكان الإيجابي «Positive possibility» (±), والإمكان السَّلبي «Negative possibility» (∓).[1]

وبناء على ذلك يقتضي نفي الشيء إيجابه قبل نفيه, وإيجابه يقتضي نفي نفيه[2], فقولك: "لم يفعل" تعني نفي الإيجاب الذي في "فَعَلَ", فالنفي حاصل موجب بمقتضى إيجاب الحدث المطلق, وحسب هذا المبدأ **يكون الإيجاب** (+) وسما للإثبات «Statement» الذي يقتضي الإمكان الإيجابي (±)؛ ذلك لأنَّه يُعبِّرُ عن يقين المتكلِّم في أنَّ محتوى قوله مطابق للكون أو الاعتقاد الظَّني؛ ولذا لا يمكن تكذيب هذا الاعتقاد؛ لأنَّه متصل بإنشاء الإثبات نفسه, فالأمر هنا قائم على أن إنشاء الإثبات لا بُدَّ أن يقتضي صدق المحتوى القضوي «Propositional Content», وهذا المحتوى القضوي قد يكون سابقا زمنيا لإنشاء الإثبات أو مزامنا له أو لاحقا حسب قصد المتكلم.[3]

**ويكون النَّفي** «Negation» وسما للسلب (-) الذي تفرض مقابلته الإثبات أن يقتضي الإمكان الإيجابي (±) – والإمكان في درجة أسبق من الوجوب الذي منه الإثبات, بيد أنَّه لا يكون سابقا للاعتقاد الذي عنه يكون إنشاء الخبر إيجابا كان أو سلبا[4] – وهذا أمر متوقع بما أنَّ النَّفي تكذيب للإثبات, ولكنَّ التكذيب نفسه قد يصدَّق وقد يكذَّب[5] باعتبار أنَّ النفي أمرٌ اعتقادي وظني صادر عن يقين المتكلم بإثباته, يقول شكري المبخوت: "وحسب مبدأ التقابل يجب أن يكون وسم الإمكان

1- انظر شكري المبخوت: دائرة الأعمال اللغوية صـ 158 وما بعدها

2- انظر محمد صلاح الدين الشريف: الشرط والإنشاء النحوي للكون 425/1

3- انظر شكري المبخوت: دائرة الأعمال اللغوية صـ 187, 227

4- انظر محمد صلاح الدين: الشرط والإنشاء النحوي للكون 555/1

5- انظر تفصيل ذلك في بِيت لويس مولر: الفعل الكلامي معنى للجملة صـ 268 وما بعدها.

السَّلبي مقتضيًا بدوره للإيجاب والسَّلب, ولكنَّ الإمكان هنا ما دام سلبيا سيكون مقتضيا على نحو أقوى للسلب لا للإيجاب, وهذا الترجيح لا يعني إلغاء احتمال اقتضائه للإيجاب, ولكنه يصبح اقتضاء من درجة ثانية في ما يبدو".[1]

ويُلاحظ أن الإثبات (الإيجاب), والنفي (السلب) يشتركان في اقتضاء الإمكان الإيجابي (±), ولعل هذا الاشتراك هو الذي يُفسِّرُ لنا حكاية الخارج الواقعي المتحقِّق أو الخارج الذهني الذي يعتبره المتكلم من باب الواقع فيكون من باب الإنشاء الإيقاعي «Performatives».

وينقسم النَّفي إلى قسمين: **أولهما:** النَّفي الصَّريح ويُسمَّى النَّفي الظَّاهر «Explicit Negation», وهو النَّفي الذي يتحقَّق بإحدى أدوات النَّفي التي أكثرها حروف, **وثانيهما:** النَّفي الضِّمني «Implicit Negation», وهو ضرب من ضروب النَّفي, بيد أنَّه يكون بغير أدوات النَّفي, وإنَّما يحدث بأحد الأساليب الآتية:

1- **أسلوب الاستفهام:** يُعدُّ الاستفهام في بعض استعمالاته أسلوبا مؤثِّرًا من أساليب النَّفي الضِّمني بشكل غير مباشر, بما أنَّه في مضمونه استفهام عمَّا يمكن أن يكون مثبتا أو منفيا, وهو أسلوب لا يُراد به طلب الفهم وإنما يراد به النَّفي, نحو قول الله I (**وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ**) [آل عمران: 135], والمعنى لا يغفر الذنوب إلا الله, فهذا الاستفهام معناه النَّفي, فالأداة "مَنْ" وإن كانت استفهامية إلا أنَّ دلالتها الوظيفية اختلفت لاختلاف السِّياق وقصد المتكلم, يقول الآمدي: "إنَّ دلالات الألفاظ ليست لذواتها, بل هي تابعة لقصد المتكلم وإرادته"[2], وهذا الاختلاف في الخصائص التركيبية والتداولية, يجعل مثل هذا التركيب يستعمل في حالات مقامية مختلفة؛ لتحقيق غرضٍ ما يسعى إليه المتكلم, فإذا نظرنا مثلا إلى «**وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ**»؛ لكان معنى «مَن» على الاستفهام, فإذا افترضنا أن المتكلم يتوقَّع جوابا, فيكون المعنى الله I؛ لأنَّ

1- دائرة الأعمال اللغوية صـ 161

2- الإحكام في أصول الأحكام 31/1

غفران الذنوب مختص بالله تعالى منفي عمَّا عداه في الواقع والحقيقة, وليس هذا المعنى مستفادا من تركيب (**وَمَنْ ... إِلَّا ...**) الذي اقتضي فيه الاستفهام النفي الضمني بطريقة غير مباشرة لوقوع الاستثناء بعده؛ وإنَّما جاز "هذا لما بين الاستفهام والنَّفى من المضارعة، بإخراجهما الكلام إلى غير الإيجاب".[1]

2- **أسلوب الشَّرط** المتضمن معنى النَّفي, ويكون بالأدوات (لو, لولا, لمَّا), وهي أدوات شرط غير جازمة, نحو: لو زارني زيدٌ لأكرمته, أي لم تحصل منه زيارة؛ لذلك لم يقع الإكرام.

3- **التمنِّـي** إذا كان متضمنًا معنى النَّفي؛ لأنَّ التَّمنى قد يكون في الأشياء الممكنة أو غير الممكنة, فإذا أريد به طلب شيء لا يمكن حصوله فهو متضمن معنى النَّفي, نحو قول الشاعر:

**ألا لَيتَ الشَبابَ يَعودُ يَومًا فَأُخبِرُهُ بِما صَنَـعَ المَشيبُ**

فالتمنى هنا غير حاصل, ومن ثَمَّ فهو يدل على الامتناع الذي يقتضي السَّلب (-).

ويتضح من النَّفي الضمني أنَّ العرب قد استعملت ألفاظا وأساليب غالبا ما يدركها السَّامع ويعرف ما ترمي إليه؛ وذلك لا يكون إلا بهدف أغراض ومقاصد مُعيَّنة؛ ولذا اكتفوا بالتلميح, ويلزم من ذلك ألا تكون الجملة منفية, وإنَّما تكون الجملة في معنى النَّفي, يقول الصَّحبي هدوي: "ولعلَّ ذلك ما يحدو بالمتخاطبين أحيانا إلى العدول عن الصِّيغ الأصلية إلى صيغ أخرى, فيُنجزون أعمالا قولية بغير الصِّيغ التي وُضِعَت لها أو يُكيِّفون الصِّيغ الموضوعة لعمل من الأعمال".[2]

ومن ثَمَّ فإن المعنى الوظيفي «Functional meaning» للأداة قد يتعدد, فقد تكون الأداة دالة بأصل الوضع على معنى معيَّن, ولكنَّ السِّياق يحوِّلها إلى معنى آخر, نحو

1- انظر الشجري: أمالي ابن الشجري 63/3

2- الإنشاء بالقول مقاربة نحوية تداولية صـ 46

الأداة التي تدل على الاستفهام أو الشَّرط إذا استعملت في سياق معين فإنَّها تدل على إنشاء النَّفي, وهو ما يمثل "قوة السَّلب" كما هو الأمر في النَّفي الضِّمني, والفصل بينهما واضح بما أنَّ العمل الضِّمني وإن كان أساسيا مقصودًا بيد أنَّه ليس أوَّليًّا في ظن المتكلِّم, إذ تدلُّ الجملة بوسمها النَّحوي على الاستفهام أو الشَّرط أو التَّمني, ولكنَّ المتكلم حقَّقَ بها في الاستعمال إثبات النَّفي وإنشائه.

ويتضح من تتبع كتب النُّحاة أنهم قد حصروا أدوات النَّفي, وهذه الأدوات منها ما هو مختص بالجملة الاسمية, نحو:[لات], ومنها ما هو مختص بالجملة الفعلية, نحو: [لم, لمَّا, لن, لام الجحود], ومنها ما يدخل على الجملة بنوعيها, نحو: [لا, ما, إن, ليس].

وسنحاول في دراستنا هذه إدراك الفروق الوظيفية لاستعمال كل أداة أثَّرت في التَّأويل الزَّمني, أي قلبت دلالة الفعل وغيَّرت زمنه في التراكيب النحوية **عند سيبويه في باب نفي الفعل**, ولذلك ستكون دراستنا منصبة على سياق الأفعال[1] لا الأسماء؛ ذلك لأنَّ الجمل الاسمية لا تحمل معلومات زمنية من حيث تركيبها فتنعدم القيمة الزمنية فيها, ورغم أن النُّحاة الأوائل لم يُقصِّرُوا في تبيان هذه الفروق إلا أنَّ دراستهم كانت منصبَّة على فكرة العامل وما يُحدثه من أثر, من أجل ذلك كان حرصنا على جمع أهم الفروق الوظيفية بين أدوات النَّفي خاصة في الفروق المتعلقة بالدَّلالة الزَّمنية, مع التَّركيز على أثر النَّفي في معنى الفعل (الحدث), وفي ذلك إثراء للدراسة النحوية وربط مباشر لها بالاستعمال وقصد المتكلم.

ولمَّا كانت هذه الأدوات لا يضمها درس واحد من أبواب النَّحو, ولا يجمع دررها عقد, فكان من الواجب التنقيب عنها, وجمعها تحت هذا العنوان لعلَّنا نخرج بفوائد جمة توضِّح لنا الفروق الوظيفية في استخدام هذه الأدوات من خلال الدلالة الوضعية للنفي؛ ذلك لأنَّ لكل حرف دورا وظيفيا مُهمًّا لا يكون بدونه؛ وذلك كتنوع دلالة "لا"

1- جاء في الأشباه والنظائر: أن حروف النفي ستة: اثنان لنفي الماضي, وهما: لم ولمَّا, واثنان لنفي الحال, وهما: ما وإن, واثنان لنفي المستقبل, وهما: لا ولن". [انظر 255/3, 256]

إلى نفي للفعل ونهي ونفي للجنس و"لا" المعترضة بين الجار والمجرور, فهذه الأدوات وإن كانت تشترك في دلالتها العامة على قوة النفي إلا أنَّها تختزن ما يحتاج إليه المتكلم عند الاستعمال وفقا للدلالات الزمانية المختلفة.

ويلاحظ أنَّ النَّفي – كما قال الاستراباذي – فرع الإثبات؛ ولذا جرى مجراه وألحق به[1], بيد أنَّ الفرق الأساسي يبرز بينهما في دلالة الإثبات على إيقاع النسبة, وفي دلالة النفي على انتزاع تلك النسبة التي كان المتكلم يعتقدها[2], فإذا أخذنا مثالين, نحو:

1- زيد جالس

2- ليس زيد جالسا

وجدنا أنَّ الفرق الأساسي يكمن في دلالة (1) على إثبات نسبة الجلوس إلى زيد, وفي دلالة (2) على نفي تلك النسبة, ولكنَّنا إذا دقَّقنا النظر في المثالين وجدناهما **يفيدان الإثبات**, بيد أن الإثبات في (1) إثبات موجب, وفي (2) إثبات سالب, فنفي إثبات أنَّ زيدًا جالس هو إثبات أن زيدًا ليس جالسا, "فالمتكلم إنَّما يُعَبِّرُ بالإثبات عن اعتقاد استقرَّ في ذهنه يتمثَّل في إيجاب واجب لوجود, وهو يعُبِّرُ بالنَّفي عن اعتقاد استقرَّ لديه يتمثَّل في نفي واجب لوجود"[3], ومعنى ذلك أنَّ الإثبات ينقسم إلى إثبات موجب, وإثبات سالب, فالجمل الخبرية قوتها الإثبات, وإنَّما الذي تختلف فيه هو مضمون الإثبات الذي يكون تارة موجبا وتارة أخرى سالبا.[4]

يقول شكري المبخوت: النَّفي يمثل اليقين "في مخالفة قول الإثبات السَّابق للنفي, تحقيقا أو تصورا لحالة الأشياء في الكون, فليس ثمة حكم مباشر على حالة الأشياء

1- انظر شرح كافية ابن الحاجب 270/1

2- السُبكي: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح 115/1

3- خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية صـ 73

4- انظر شكري المبخوت: إنشاء النفي وشروطه النحوية الدلالية صـ 48, 49

في الكون, وإنَّما هو حكم بالقول المنفي على قول آخر مثبت ... فالنفي عندنا لا مضمون قضوي له غير مضمون الإثبات الذي التزم به المتكلم".[1]

إذن, النفي كالإيجاب يدلُّ على اعتقاد مستقر ثابت لدى المتكلم, بيد أن ألفاظه تختلف حسب درجة اعتقاد المتكلم الذي يعمل الإثبات أو النفي, ومن ثَمَّ فإنه يمكن أن يكون كلٌّ منهما واجب, بيد أنَّ الوجوب هنا لا يعني وقوع الفعل في الكون, وإنَّما هو وجوب باعتبار استقراره في اعتقاد المتكلم وثبوته في نفسه وكذلك يكون نفي الواجب أيضًا مستقرًّا في ذهن المتكلم راسخا في اعتقاده[2], يقول ڤان دايك: "أنا أعلم أنَّ شيئا ما سيحدث, ويكون لي غرض ألا يحصل, فأقوم بإنجاز فعل يكون من نتيجته أنَّ ذلك الحدث لم يحصل مما كان أن يقع لو لم أسلك ذلك السلوك ... وهنا فإنَّ الحدث لم يحصل في العالم الواقعي بينما الحدث المقصود منعه قد حصل"[3], وليس أدلّ على ذلك من تلك الموازنات التي عقدها سيبويه في كتابه[4] بين الحروف التي تفيد إثبات النَّفي, فإذا قال القائل:

- فَعَلَ, فإنَّ نفيه [لم يَفْعَلْ], وإذا قال:
- قَد فَعَلَ, فإنَّ نفيه [لَمَّا يفْعَلْ], وإذا قال:
- **لقد فَعَلَ, فإنَّ نفيه [ما فَعَلَ]**, وإذا قال:
- **هو يفْعَلُ**, فإنَّ نفيه [ما يَفْعَلُ]؛ وذلك إذا كان في حال فِعْلٍ, وإذا قال:
- **هو يفْعلُ**, فإنَّ نفيه [لا يَفْعَلُ]؛ وذلك إذا لم يكن الفِعلُ واقعًا, **وإذا قال:**
- لَيَفْعَلَنَّ, فإنَّ نفيه [لا يفعَلُ], وإذا قال:
- سوف يَفْعَلُ, فإنَّ نفيه [لن يَفْعَلَ].

---

1- دائرة الأعمال اللغوية صـ 188, وانظر إنشاء النفي صـ 202

2- انظر خالد ميلاد: الإنشاء في العربية صـ 76

4- Text and Context: Explorations in the Semantics and Pragmatics of Discourse, page 181

- والنص العربي في النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي صـ 314

4- انظر 117/3

ونلاحظ مما سبق أنَّ هذه الأدوات قد اختلفت دلالتها الوظيفية لاختلاف السياقات والمقامات ودرجة اعتقاد المتكلم, وهي تبرز توزيعا دقيقا خاصة فيما يتصل بزمان التكلم أو ما قبله أو ما بعده, واستنادا إلى ذلك نستطيع أن نُحلِّل أمثلة سيبويه على النحو الآتي طبقا للمعايير الآتية:[1]

- **المعيار الأول:** هو التمييز بين زمن الإنشاء وغيره, فزمن الإنشاء هو زمن إلقاء الكلام عند النُّحاة, ويعبّرون عنه بـ "الحال".
- **المعيار الثاني:** هو وقوع الحدث (وجوب) أو عدم وقوعه (عدم وجوب).
- **المعيار الثالث:** هو انقضاء الحدث أو عدم انقضائه.

ومن المتوقع حسب هذه المعاير أن نجد فروقا وظيفية في استعمال أدوات إنشاء النفي مع صيغتي **الماضي** باعتباره يعبِّرُ عن تمام الحدث واكتماله «Perfect Act», **والمضارع** باعتباره يدل على حدث لمَّا يكتمل بعد «Imperfect Act», وبناء على ذلك:

1- نجد أنَّ فِعْلَ الإثبات "**فَعَلَ**" يدلُّ على وجوب الحدث ووقوعه وانقضائه, واستلزمت خصائص هذا الإثبات أن تكون «لم» لنفي حدث قبل الآن "الحال", يقول سيبويه: «لم» نفيٌ لقوله "فَعَلَ" يريد أنَّه موضوع لنفي الماضي, فإذا قال القائل: قام زيد كان نفيه لم يقم[2], فالمتكلم على يقين من وقوع (وجوب الفعل) في حالة الإثبات أو عدم وقوعه (عدم وجوب الفعل) في حالة النفي في جميع أجزاء الماضي, فهو إثبات له أو نفي له في الماضي مطلقا؛ ذلك لأنَّ صيغة "فَعَلَ" مجرَّدة من القرائن تدل على الزَّمن الماضي المطلق دون تعيين لذلك الماضي أقريبا من الحاضر كان أم بعيدا, أمتَّصلا بالحاضر أم منقطعا عنه[3], ومعنى هذا أنَّ الفعل لا يحتفظ بدلالته

1- انظر شكري المبخوت: إنشاء النفي صـ 120, 121

2- انظر الكتاب 220/4, وابن يعيش: شرح المفصل 14/4

3- انظر كمال رشيد: الزمن النحوي في اللغة العربية صـ 100

الزمنية (الزَّمن الصَّرفي) داخلَ السِّياق, وإنْ كان يحتفظ بها في حالة الإفراد حيث يكون الفعل كلمة مستقلة, يقول كمال رشيد: "إنَّ الصيغة وهي واقعة في السياق, قد تختلف دلالتها الزمنية عمَّا كانت عليه في حالة الإفراد, فقد تأتي لتفيد أزمنة أخرى مغايرة, تبعا لنوع الجملة وما فيها من قرائن لفظية ومعنوية وحالية"[1], وهذا يعني أن الصِّيغة وحدها لا تدل على زمن معيّن محدَّدٍ[2], وإنَّما يُكتسب تعيين الزَّمن (الزَّمن النَّحوي)[3] من القرائن الموجودة في سياق النَّفي بحرف من الحروف الموضوعة له, وهو ما يُطلق عليه قرينة الأداة, ومعنى ذلك أنَّ صدر الكلام في إنشاء النفي هو موضع تجلية قصد المتكلم, وأنَّ مؤشِّر قوة القول «Utterance Force» يكمن في دلالة الحرف باعتبار أنَّ الأدوات ذوات معان, "وهنا تكون وظيفة نفي الفعل الإنشائي إبطالا للقوة التي قد يكون المخاطب قد فهمها أو افترض المتكلم أن مخاطبه ذهب إليها حتَّى يُصحِّح له فهمه ويُبين عن قصده".[4]

**والخلاصة** أنَّ بناء "فَعَلَ" يدلُّ على حدث قد تمَّ وانقضى قبل وقت التَّحدث عنه "في زمن ماض بدون إظهار بدايته أو نهايته"[5], يقول ابن يعيش: "الماضي ما عدم بعد وجوده فيقع الإخبار عنه في زمان بعد زمان

---

1- الزمن النحوي في اللغة العربية صـ 41, 42

2- قد يكون النفي بِـ «لم» مستمرا لم ينقطع ولا ينقطع, نحو قوله تعالى (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ) [سورة الإخلاص: 3], ولم يستعمل البارئ I «لن, لمَّا, ما»؛ لأنَّ لهذه الأداة «لم» دلالة زمنية خاصة, وهي قلب المضارع إلى الماضي الذي لا يتحقق أبدا, فالله I "لم يلد, ولم يولد" في الماضي المستمر الذي لا يتحقق أبدا, ولو استعملنا «لن» فيكون النفي في المستقبل فقط, أي قد يكون له ولد في الماضي, ولو استعملنا «لمَّا, ما» سيكون النفي واقعا في الحاضر, ومن الممكن أن يكون له ولد في المستقبل حاشا لله وتعالى عن ذلك علوا كبيرا.

3- انظر الفرق بين الزمن الصرفي والزمن النحوي في تمام حسان: الخلاصة النحوية صـ 61, واللغة العربية معناها ومبناها صـ 240 وما بعدها.

4- شكري المبخوت: توجيه النفي صـ 78

5- عبد المجيد جحفة: دراسة الزمن في العربية صـ 33

وجوده"[1], وعلى هذا فإنَّ الصيغة تشير إلى تمام الحدث؛ لأنَّها منقطعة عن الحاضر, وحقُّ نفي الشَّيء وإيجابه أن يشتركا في مواقعهما, وأن لا يكون منهما فرق في أحكامهما إلا أنَّ أحدهما إيجاب, والآخر نفي, وعلى هذا كان نفي "فَعَلَ" "لَم يَفْعَلْ"؛ لأنَّ المُضي يجمعهما في قولك: فعلَ أمس, ولم يفعل أمس, وأحدهما موجب, والآخر منفي[2], ومن ثَمَّ لا يجوز لم يفعل غدًا؛ لأنَّ «لم» قلبت لفظ المستقبل إلى معنى المضي, ولذا يستقر اليقين في عدم وجوب الفعل, فأداة النَّفي «لم» سالبة القيمة, وحسب مبدأ التقابل [± ← -], أي تصير دلالة الإحالة سلبية, ومن ثَمَّ كان الإنشاء هنا لا يقرُّ الإيجاب, فلم تعد هناك إمكانية لوجوب الحدث أو توقعه.

2- وأمَّا "**قد فَعَلَ**" فهو جواب عن سؤال سائلٍ سَأَلَ: هل فَعَل؟ أو استباقا لردٍّ على سؤال يتوقعه المتكلّم, أي أنَّه ينتظر الفعل ويتوقعه, جاء في الكتاب أنَّ "قد فعل" لا تكون إلا لقوم ينتظرون شيئا ويتوقعون حدوثه[3], أي أنَّه يُستعمل في الأشياء المترقَّبة المنتظر وقوعها؛ لأنَّه إذا قال: قد قام زيد, فإنَّما يقوله لِمَن توقَّع قيامه أو لِمَن سأل عنه, فقال: هل قام زيد؟, أمَّا إذا قال: قام زيد, فإنَّما يبتدئ إخبارًا بقيامه لِمَن لم ينتظره ولم يتوقَّعه[4], ومن ثَمَّ تجتمع في «قد» ثلاثة معان هي: التَّقريب والتَّوقع والتَّحقيق, وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط, فيجوز أن تقول لِمَن لم يُتوقَّع ركوبه: "قد ركب", وأنكر أبو حيَّان كونها للتوقع مع الماضي, وقال: التَّوقع انتظار الوقوع, والماضي قد وقع, ويبدو أنَّ مراد المثبتين لذلك أنَّ «قد» تدل على أنَّ الفعل الماضي

1- شرح المفصل 224/3

2- انظر السيرافي: شرح كتاب سيبويه 329/3

3- انظر سيبويه 115/3, 223/4

4- انظر السيرافي: شرح كتاب سيبويه 325/3, وابن يعيش: شرح المفصل 70/4

كان قبل الإخبار متوقَّعًا, لا أنَّه الآنَ متوقَّعٌ[1], وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة؛ لأنَّه قال: "إنَّها تدخل على فعل ماض متصرف متوقَّع, أي منتظر؛ لتقريبه من الحال"[2], ولم يقل: إنَّها تفيد التَّوقع, ويشير المخزومي إلى أنَّ العربية ألحقت بأبنيتها «قد»؛ ليدل المركَّب على معنى زائد على ما يدل عليه البناء المطلق نفسه من تأكيد وقوع الحدث وإزالة الشَّك في وقوعه أو الدلالة على التقليل أو التكثير أو التحقيق (التوكيد) أو الدلالة على وقوع الحدث في زمان قريب من الحاضر.[3]

ويُبيِّنُ لنا الاستراباذي أنَّ قرينة «قد» توجِّه الزَّمن في "فَعَلَ" إلى وظيفة جديدة قائلا: حرف التَّوقع «قد» إذا دخل على "الماضي أو المضارع, فلا بُدَّ فيه من معنى التَّحقيق, ثُمَّ ينضاف في بعض المواضع إلى هذا المعنى, في الماضي: **التقريب من الحال مع التوقُّع**, أي يكون مصدره متوقعًا لمن يُخاطبه واقًعا عن قريب ... وتدخل أيضا على المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس, فينضاف إلى التحقيق, في الأغلب, التقليل ... وقد تُستعمل للتحقيق مجرَّدًا عن معنى التقليل ... وتستعمل أيضا, للتكثير في موضع التمدُّح"[4], وبناء على ذلك تكون [قد فعل] متحقِّقة في زمن الوجوب المنتهي, و[قد يفعل] متحقِّقة في زمن الوجوب غير المنتهي.

وبما أنَّ "قد فَعَلَ" تدل على ثبوت الفعل في أقرب جزء من الماضي إلى زمن الحال "التكلم", مع جواز أن يكون الفعل قد وقع قبل ذلك الجزء القريب من

1- انظر ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب 532/2, 533, والسيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع 378/4

2- شرح التسهيل 108/4

3- في النحو العربي نقد وتوجيه صـ 150, 151

4- شرح كافية ابن الحاجب 454/4, وانظر المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني صـ 254

الحال[1], فإنَّها تكون بمنزلة «لمَّا» **في الدلالة على التَّوقع**, وكلاهما يُقال لِمن ينتظر حدوث شيء, أي يخرج الكلام من حيِّز الماضي المطلق الذي تدل عليه صيغة الإثبات "فَعَلَ" إلى توقع الحدث في الماضي القريب من الحاضر, ومعنى ذلك "**أنَّك تُخْبِرُ بذلك مَن ينتظر الإخبار به في ظنِّك أو علمك**"[2]؛ ولذلك قال العلماء: لا بُدَّ فيه من معنى التوقع وهذا كله لا يكون إلا إذا دخل على الماضي, يقول الزَّمخشري: «قد» حرف "يقرِّبُ الماضي من الحال, إذا قلت: قد فعل, ومنه قول المؤذِّن: قد قامت الصلاة لا بدَّ فيه من معنى التَّوقع"[3], أي قد حان وقتها في هذا الزَّمان, فهي واقعة لا محالة, باقتراب زمن وقوع الإقامة من زمن التكلم, وهو وقت الإخبار, وقد يكون جوابا لِمَن كان ينتظر وقت الصلاة ويتوقع اقترابه, وكلام الزَّمخشري يدل على أن التقريب لا ينفكُّ عن معنى التَّوقع, فيكون ذلك إثباتا لوقوع الحدث في أقرب الأزمنة الماضية إلى زمن الوجود, ونفي ذلك لا يكون إلا بِـ «لمَّا», يقول الاستراباذي: "اختصت «لمَّا» بامتداد نفيها من حين الانتفاء إلى حال التكلم"[4], ويتضح ذلك في تعليل الخليل للعلاقة بين «قد», و«لمَّا» باعتبارهما يكونان في "كلام لقوم ينتظرون الخبر"[5], أي الحدث, ولا شكَّ أن درجة الاعتقاد التي وُضعت لها «قد» أقوى من مُجرد الإثبات الابتدائي الموجود في "فَعَلَ", و"يَفْعَلُ", وذلك لأنَّ الاعتقاد هو الأساس الذي يصدر

1- انظر شكري المبخوت إنشاء النفي صـ 123

2- ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصَّل 230/2

3- المفصل في علم العربية صـ 316, وانظر المرادي: شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد 594/1, وقد أشار إلى ذلك رايت «Wright» في كتابه:

- A Grammar of the Arabic Language II page 34

4- شرح كافية ابن الحاجب 84/4

5- سيبويه: الكتاب 223/4

عنه كل قول؛ "لأنَّه يرتبط بالمتكلم وموقفه من مضمون كلامه"[1], ويقرِّبُ لنا السيرافي هذا الجانب الوظيفي بقوله: "يعني أنَّ الإنسان إذا **سأل عن فعل فاعل** أو **علِمَ أنَّه يتوقع أن يخبر به**, قيل له: قد فعل **وإذا كان المخبر مبتدئا**, قلت: فعل فلان كذا وكذا, وإذا أردَّت أن تنفي والمحدِّث يتوقع إخبارك عن ذلك الفعل, قلت: لمَّا يفعل, وهو نقيض قد فعل, وإذا ابتدأت, قلت: لم يفعل".[2]

إنَّ هذا التصور للأبنية لَنراه مبنيًّا على ثلاث وظائف: (أ) إذا سأل عن فعل فاعل, (ب) إذا علِمَ أنَّه يتوقع أن يخبر بفعل فاعل, (ج) إذا كان المتكلم يخبر ابتداء, ولكلِّ وظيفة منها بنية توافقها على نحو يجعل اختلاف الأبنية راجعا إلى اعتقاد المتكلم الذي يجعله يجيب عن استفهام صدر عنه أو يكذِّب زعما زعمه أو ينفي اعتقادا ما.[3]

وإذا طبَّقنا مبدأ التقابل وجدنا «لمَّا» سالبة القيمة [- ← ±] أصبحت ذا دلالة إمكانية قريبة من الوجوبية, يمنعها من أن تكون وجوبية كاملة مبدأ التوقُّع.

ومن ثَمَّ فقد بان الفرق بين استعمال «لم», و«لمَّا»؛ إذْ إنَّ الأولى يجوز انقطاع نفيها دون الحال, أمَّا الثانية فالنفي بها ممتد إلى زمن الحال؛ ولذا يمتاز إثباتها بوجود «قد» التي تقرِّب وقوع الفعل أو توقعه من زمن التكلم مقابل الإطلاق في "فَعَلَ" الذي يخلو من «قد», يقول شكري المبخوت: "ومن الافتراضات التي قدَّمها النُّحاة لتدعيم هذا المعطى الدلالي الزماني افتراض التركيب في لمَّا من «لم» و«ما»[4] بحيث تدل «لم» على نفي الماضي

1- شكري المبخوت: توجيه النفي صـ 146

2- شرح كتاب سيبويه 100/5

3- انظر شكري المبخوت: إنشاء النفي صـ 53

4- يقول ابن يعيش: " وأمَّا "لما"، فهي "لَمْ" زيدت عليها "ما"، فلم يتغير عملُها الذي هو الجزم ... وتقع جوابًا ونفيًا لقولهم: "قد فعل"؛ وذلك أنك تقول: "قام"، فيصلح ذلك لجميع ما تَقدمك من الأزمنة، ونفيُه: "لم يقم" على ما تقدم. فإذا قلت: "قد قام"، فيكون ذلكَ إثباتًا لقيامه في أقربِ الأزمنة الماضية إلى زمن الوجود ...

و«ما» على نفي الحال, فتكون دلالتها بموجب هذا التركيب على النفي ممتدة من الماضي إلى الحال, كما أنَّ زيادة «ما» في «لمَّا» توافق زيادة «قد» في الإثبات؛ إذ الجامع بينهما هو الحال, وبهذا المعنى, فإنَّ «قد» نفسها تقرب الفعل من الحال, ولكنها تفيد أيضا امتداد الحدث من الماضي إلى الحال"[1], ومعنى ذلك أنَّ «لمَّا» تزيد في المعنى على «لم» في استمرارية النفي بها, وتنفرد به دونها, بالإضافة إلى أنَّ المنفي بِـ «لم» لا يلزم "اتصاله بالحال بل قد يكون منقطعا ... بخلاف «لمَّا» فإنَّه يجب اتصال نفيها بالحال".[2]

ويتضح من ذلك أنَّ وظيفة استعمال صيغة "قد فَعَلَ" تُعبِّرُ عن دلالة زمانية معيَّنة, وهي التقريب من زمن الحال, وهي وظيفة لا يمكن لصيغة "فَعَلَ" أن تؤدّيها إلا باقترانها بِحرف التوقع «قد», ولتأثيرها في الفعل أمكن للفعل الماضي المقترن بها أن يأتي في موضع الحال, أي أمكن أن تكون الجملة الفعلية في محل نصب حال[3] سواء أكانت «قد» ظاهرة أم مقدَّرة, ألا ترى أنَّ قولك: قام زيد يحتمل أن يكون في الماضي القريب أو الماضي البعيد من زمن التكلم, فإن قلت: "قد قام زيد" اختُصَّ بالقريب.

3- وأمَّا قوله **[لقد فعل]** فهو بمنزلة القسم كأنه قال: والله لقد فعلَ, فيقول: والله ما فعل, وهذا يدلُّ على شدة اعتقاد المتكلم ويقينه بحصول الحدث, أما بالنسبة للمخاطب فهو محل شكٍّ وإنكار, إنَّ وجود «اللام» و«قد» لهو توكيد على إثبات حدثٍ واقعٍ منقض قبل زمن التكلم, ولكن شتَّان بين دلالة

---

ونفيُ ذلك: "لما يقم"، زدتَ على النافي، وهو "لَمْ"، "ما"، كما زدت في الواجب حرفًا، هو "قَد"؛ لأنّهما للحال ... فالحالُ قد جمعهما". [شرح المفصل 15/4, وانظر الاستراباذي: شرح كافية ابن الحاجب 84/4]

1- شكري المبخوت: إنشاء النفي صـ 123

2- المرادي: الجنى الداني صـ 268, وانظر فاضل السامرائي: معاني النحو 163/4

3- انظر تفصيل ذلك في ابن يعيش: شرح المفصل 15/4

السياق على حدث واقع منقض في مطلق الماضي وبين دلالة السياق على حدث واقع منقض في ماضٍ قريب من الحال, وهو الذي دلَّت عليه «قد» التي تتضمَّن دلالة التقريب, أي تقريب الماضي من زمن التكلم لأمر متوقع حدوثه, ولعلَّ الذي يُراد مما اتفق عليه العلماء من دلالة «قد» على التحقيق هو التوكيد؛ ذلك لأنَّ "معنى التحقيق بحصول الفعل قائم أصلا بصيغة الفعل التي هي صيغة "فَعَلَ", وإنَّما جاءت لتؤكِّد هذا المعنى, ولمعنى التحقيق والتوكيد هذا كثُرَ مجيؤها في مواطن القسم مقترنة باللام سواء أكانت لام توكيد أو لام القسم"[1], يقول ابن يعيش: "اعلم أنَّ النَّفي إنما يكون على حسب الإيجاب؛ لأنه إكذابٌ له، فينبغي أن يكون على وَفق لفظه لا فرقَ بينهما، إلَّا أن أحدهما نفيٌ، والآخر إيجابٌ ... فأمَّا «ما» فإنها تنفي ما في الحال، فإذا قيل: "هو يفعل" وتريد الحال، فجوابُه ونفيُه "ما يفعل"، وكذلك إذا قرَّبه وقال: "لقد فعل"، فجوابُه ونفيُه: "ما فعل"؛ لأن قوله: "لقد فعل" جوابُ قَسَم، فإذا أبطلته وأقسمتَ، قلت: "ما فعل"؛ لأن «ما» يُتلقى بها القسم في النَّفي، وتقديره: واللهِ ما فعل".[2]

والفرق بين صيغة "قد فعل", و"لقد فعل", ونفيهما "لمَّا يفعل", و"ما فعل", أنَّ الصورة الثانية توكيد للأولى سواء أكانت في حالة الإثبات أم النفي, يقول ابن عصفور: "إنْ كانت الجملة فعلية, فإن كان الفعل ماضيا, دخلت عليه في الإيجاب اللام وحدها ... أو مع قد إنْ أردت تقريب الفعل من الحال ... وأمَّا في النفي فتدخل عليه «ما», فتقول: والله ما قام زيدٌ"[3]؛ ذلك لأنَّ «ما» تكون لنفي الحدث في الحال, ويتبين من ذلك أنَّ الحدث إن كان قريبا من الحال جيء بِـ «اللام وقد», وإن كان بعيدا جيء بِـ «اللام وحدها», وإذا كان

1- كمال رشيد: الزمن النحوي في اللغة العربية صـ 106

2- شرح المفصل 10/4

3- انظر المقرب صـ 205, 206, والمقرب ومعه مثل المقرّب صـ 280

ما افترضناه صحيحا فإننا نقوّي تأثير الدلالة الإمكانية (±) ولا سيما إذا كانت دلالتها قريبة من الحال.

وأما قوله **[هو يفعل]**, فهذا يتوقف على اعتقاد المتكلم وظنه بوقوع الحدث, **فإذا كان في حال فعل**, قال: "ما يفعل"؛ ذلك لأنَّ «ما» إذا دخلت على الفعل المضارع فإنها تخلصه للحال[1] عند أغلب النُّحاة[2] إذا لم توجد قرينة غيرها تدل على غير ذلك, يقول ابن الشجري: "وحكم «ما» في نفي يَفْعَل حكم «ليس» في نفيها للحال دون المستقبل"[3], والدليل على أنَّها لنفي الحال أنَّ المفهوم من قولك: "ما يفعل" نفي وقوع الفعل في الزمن الذي أخبرت به, يدلُّ على ذلك أيضا أنَّ سيبويه أورد «ما» مقرِّرا معنى الحال؛ لأنَّه جعلها في النَّفي جوابا لِـ «قد» في الإثبات, ولا ريب أنَّ «قد» للتقريب من الحال؛ فلذلك جُعلت «ما» جوابا في النَّفي, جاء في الكتاب: "وأما «ما» فهي نفي لقوله: هو يفعل إذا كان في حال الفعل, فتقول: ما يفعل".[4]

**وإذا لم يكن الفعل واقعا بعد**, أي يتوقع حصوله في المستقبل, والمتوقَّع غير واقع, قال: "لا يفعل" ومعناه نفي وقوع الفعل في المستقبل؛ لأنَّ الفعل إذا لم يقع فهو مستقبل بالنسبة لزمن الإخبار؛ ويمكننا توضيح ذلك من خلال الإحالة الزمنية التي تقتضي حسب تصنيف ريشنباخ Reichenbach: **زمن التَّلفظ**, وهو الزَّمن الذي يتمُّ فيه التلفظ بالجملة, **وزمن الإحالة**, وهو الزَّمن الذي تشير إليه الجملة, **وزمن الحدث**, وهو زمن تحقق الحدث المعبَّر عنه, ويتم تحديد زمن الإحالة من خلال زمن التلفظ؛ إذ إنَّ زمن الإحالة يصف ما قبل زمن التلفظ فيدل حينئذ على الماضي, وقد يصف ما بعد زمن التلفظ

1- وقد تكون لنفي الماضي المقرَّب من الحال في قولك: "ما فعل". انظر الزمخشري: المفصل صـ 309

2- ابن هشام: مغني اللبيب 45/4

3- انظر ابن الشجري: أمالي ابن الشجري 556/2

4- 221/4

فيدل على المستقبل, وحين نتحدث عن الزمن فإننا نعني به زمن الإحالة[1], إذن المستقبل هنا يكون محدَّدا بالنظر إلى زمن نفي توقع وقوع الحدث في الزمن الافتراضي النِّسبي الذي يلي زمن الإخبار.

ولمَّا كانت «لا» إذا دخلت على المضارع تكون لنفي وقوع الحدث في المستقبل حسب قول أغلب النُّحاة, اختصت دلالتها الوظيفية بذلك, أي النفي في المستقبل, وبالتالي أصبح إمكانُ الحدثِ غير الواقع بعدُ ذا دلالة سلبية [± ← –], فإذا قال القائل: يقوم زيد غدًا, وأريد نفيه, قيل: لا يقوم, وخالف ذلك المبرد وابن مالك؛ إذ ذهبا إلى جواز النَّفي بها في الحال.[2]

إذن الإثبات في "هو يفعل" يُعبِّرُ عن إثبات حدث واقع غير منقض في زمن الإخبار؛ ذلك إذا كان نفيه بِـ "ما يفعل", فإذا كان نفيه بِـ "لا يفعل" فإنَّ الإثبات يدلُّ على فعل غير واجب وغير منقض, يدلُّ على ذلك الفعل المضارع الذي اقترن بأداة أخرجته عن الحال[3] وأخلصته للاستقبال, وبناء على ذلك كانت «لا» مختصة بنفي ما بعد الآن (زمن الإخبار), ومأتى دلالتها على نفي بعد الآن هو اتصالها بالمضارع بحيث تُخلِّصه للاستقبال بما أنَّ دلالة المضارع على الحال دلالة أصلية لا تحتاج إلى قرينة, ودلالته على غير الحال تحتاج إلى قرينة, وليس ثمَّة من حروف لذلك إلا «ما»

1- انظر عبد المجيد جحفة: دلالة الزمن في العربية صـ 92, وانظر

- Hans Reichenbach: "The Tenses of Verbs" section page 51 of Element of Symbolic.

- Otto Jespersen: "Time and Tense" Chapter page 254 – 289 of The Philosophy of Grammar.

2- انظر رأيهما في المرادي: الجنى الداني صـ 296, وابن هشام: مغني اللبيب 315/3

3- انظر شكري المبخوت: إنشاء النفي صـ 122, 124

و«لا» بيد أنَّ «ما» أدل على الحال من «لا»؛ لذلك لم يبق في نظام الحروف إلا «لا» لأداء وظيفة التعبير عن نفي المستقبل[1], واعتبارها نفيا للمستقبل مرتبط بقصد المتكلم إلى عدم وقوع الحدث في الحال.

5- وأمَّا **[اللام والنون]** في قوله "ليفعلنَّ" فإنهما يدلان على شدة اعتقاد المتكلم ويقينه بحصول الحدث ووقوعه في المستقبل, ولذلك قال سيبويه: هو بمنزلة قولك: والله لَيَفْعلَنَّ, فيقول: والله لا يفعل, والقسم لا يكون إلا في المستقبل, وفيه معنى التقوية, ونون التوكيد تخلص الفعل للاستقبال؛ فلا تدخل على فعل يكون للحال, فإذا كان الفعل واقعا, وحلفت عليه لم تزد على اللام, وذلك نحو قولك: والله لفعلت, يقول سيبويه في موضع آخر: فالنون لا تدخل على فعلٍ قد وقع, إنَّما تدخل على غير الواجب – أي حدث لم يقع بعد – فإذا حلفت على فعل غير منفي لم يقع لزمته اللامُ ولزمت اللامَ النونُ الخفيفة أو الثَّقيلة في آخر الكلمة[2], بيد أنَّ الثقيلة آكدُّ من الخفيفة[3], وبناء على كون الإحالة هنا في الإثبات إلى زمن المستقبل كانت "لا" لنفي ما بعد زمن الإخبار, بيد أنَّ لها قوَّة هنا لم تبلغها في قولك: هو يفعل؛ لتهيؤ دخول القسم, ووجود اللام المردفة بالنون الثقيلة التي لا يقتصر معناها فقط على الدلالة على الاستقبال, وإنَّما هي دليل على قوَّة اعتقاد المتكلم بدرجة تختلف عنها في الاعتقاد الذي يُعبِّرُ به على سبيل الابتداء, فالابتداء درجة أولى في الاعتقاد؛ ولذا كانتا – أي اللام والنون – تقوية لتأكيد الوجوب الذي لم يقع بعد, والفرق بين «يفعل», و«يفعلنَّ» أنَّ الأولى للواجب, والثانية للمؤكّد الوجوب مما لم يقع بعد, فنون التوكيد عندما تدخل على الفعل تحدث فيه

1- انظر شكري المبخوت: إنشاء النفي صـ 129

2- انظر الكتاب 104/3, 105

3- انظر المرجع السابق 509/3

دلالة عدم الوجوب, ولكنَّه عدم وجوب مؤكَّد الوجوب[1], يقول المبرِّد: "اعلم أنَّهما[2] لا تدخلان من الأفعال إلا على ما لم يجب, ولا يكون من ذلك إلا في الفعل الذي يؤكَّد لِيَقع"[3], ومِن ثَمَّ كانت دلالتها متأرجحة بين زمن الوجوب (+) وزمن الإمكان (±).

6- وأمَّا **[لن يفعل]** فهي بمنزلة "السِّين"[4], و"سوف" في دلالتها على اعتقاد المتكلم وجوب الحدث في زمن الاستقبال, وجوبا سالبا بِـ «لن» أو وجوبا موجبا بِـ "السين وسوف"[5], ويبدو أن العلماء قد أجمعوا على أن النَّفي بِـ «لن» لا يكون إلا في المستقبل بعد أن كان محتملا للحال, وإذا ثبت ذلك فمعناها نفي الإمكان (±), يقول السُّهيلي: "ومن خواصها أنَّه تخلِّص الفعل للاستقبال بعد أن كانت صيغته للحال, فأغنت عن السين وسوف".[6]

وإذا كانت «السين» و«سوف» يدلان على حدث سيقع بعد زمن التلفظ, وهو حدث غير حقيقي أو كامن[7], إلا أنَّ ابن هشام أورد رأيًا للزمخشري في علاقة ورود السين بوجه الوجوب, يقول في المغني: "وزعم الزمخشري[8] أنَّها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنَّه واقع لا محالة ... وقد أومأ إلى ذلك في سورة البقرة فقال في (فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ) [سورة البقرة: 137], ومعنى السين أنَّ ذلك كائن لا محالة وإن تأخَّر إلى حين"[9], وإن صحَّ ذلك كان المستقبل معبِّرًا عن حدث واقع غير منقض لم يبلغ منتهاه, ومن ثُمَّ

---

1- محمد صلاح الدين: الشرط والإنشاء النحوي للكون 1123/2

2- أي نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة.

3- المقتضب 11/3-13

4- انظر سيبويه: الكتاب 217/4, 220/4

5- انظر خالد ميلاد: الإنشاء في العربية صـ 79 بتصرف.

6- نتائج الفكر صـ 130

7- انظر عبد المجيد جحفة: دلالة الزمن في العربية صـ 122, 123

8- انظر نص كلامه في الكشاف 184/1, و268/2, 269

9- 345/2, 346

يكون امتداد الحدث في زمن غير محدود, بمعنى أنَّه لا توجد نقطة خاصة في الزمن تجعله منتهيا, وبالتالي نكون بصدد إدماج زمن × زمن, زمن الإخبار (التلفظ) × زمن الحدث, ولا يرتبط هذا المعنى بالصيغة؛ لأنَّه يصعب إعطاء قيمة موجبة (+) للحاضر أو للمستقبل إلا إذا كان الحدث واقعا (واجبا) في الحال.

ويلاحظ مما سبق أنَّ «لا» و«لن» وإن اشتركا في الدلالة على الاستقبال إلا أنَّهما اختلفا في معنى توكيد درجة اعتقاد المتكلم:

فذهب فريق إلى أنَّ «لن» أبلغ في نفي ما بعد زمن الإخبار من «لا», يقول الزَّمخشري: "«لا» و«لن» أختان في نفي المستقبل, إلا أنَّ في «لن» توكيدًا وتشديدًا, تقول لصاحبك: لا أقيم غدًا, فإن أنكر عليك قلت: لن أقيم غدًا, كما تفعل في أنا مقيم, وإنّي مقيم"[1], والمعنى أنَّ فعله يُنافي حال التكلم, وقد تعقَّبه أبو حيَّان فقال: "وأمَّا قوله إلا أنَّ في «لن» تأكيدًا وتشديدًا ليس في «لا», فيحتاج ذلك إلى نقل عن مستقري اللسان".[2]

وذهب فريق آخر ومنهم ابن عصفور إلى أنَّ النفي بِـ «لا» آكد من النفي بِـ «لن»؛ ذلك لأنَّ المنفي بِـ «لا» قد يكون جوابا للقسم, نحو: والله لا يفعل, والمنفي بِـ «لن» لا يكون جوابا له, ونفي الفعل إذا أقسم عليه آكد منه إذا لم يُقسم[3], وهذا القول مردود؛ لأنَّ عدم وقوع «لن» جوابا للقسم لا يعني أنَّها غير مؤكِّدة؛ إذ ليس شرطا أن تقع المؤكِّدات كلها في جواب القسم.[4]

---

1- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون التأويل في وجوه التأويل 101/1, 102, وانظر 144/2 في قوله تعالى (لَنْ تَرانِي), وانظر المفصل صـ 307, وابن يعيش: شرح المفصل 16/4, وابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصل 208/2, وانظر فاضل السامرائي: معاني النحو 317/3

2- انظر تفسير البحر المحيط 264/8, وارتشاف الضرب 1644/4

3- انظر المرادي: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك 1229/3, والجنى الداني صـ 270

4- انظر فاضل السامرائي: معاني النحو 322/3

وجاء في بدائع الفوائد أنَّ النفي بِـ «لا» أطول من النفي بِـ «لن», أي أنَّ «لن» تنفي المستقبل القريب بخلاف «لا» فإنَّها تنفي المستقبل المتطاول فيكون مستغرقا لجميع أزمنة المستقبل القريب والبعيد؛ ولذا قد تُعدُّ أقوى أدوات النفي إنشائية, يقول ابن القيّم الجوزية: ومن خواص «لن» "أنَّها تنفي ما قرب ولا يمتد النفي فيها كامتداد معنى النَّفي في حرف «لا» ... وتأمَّل قول الله تعالى (**لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ**) [سورة الأنعام: 103], كيف نفى فعل الإدراك بِـ «لا» الدالة على طول النفي ودوامه فإنَّه لا يدرك أبدا, وإن رآه المؤمنون فأبصارهم لا تدركه تعالى عن أن يحيط به مخلوق, وكيف نفى الرؤية بِـ «لن» فقال (**لَنْ تَرَانِي**) لأنَّ النفي بها لا يتأبد[1] ...".[2]

ويبدو مما سبق أنَّ «لا» باعتبارها أم أدوات النَّفي وأقدمها[3] تأتي لنفي الفعل المضارع مطلقا في كل أزمانه: الحال والاستقبال, المنقطع وغيره, فهي لا تختص بزمن دون زمن[4], ولعلَّ ذلك ما جعلها يُتلقَّى بها القسم دون «لن», فلا عجب أن تستعمل في جميع الحالات, وفي التوكيد وغيره بحسب ما يقتضيه السِّياق.[5]

---

1- انظر رد التأبيد وشواهده في محمد عبد الخالق عضيمة: دراسات لأسلوب القرآن الكريم 639/2-640

2- بدائع الفوائد 103/1, 104, وانظر السهيلي: نتائج الفكر صـ 130

3- انظر برجشتراسر: التطور النحوي صـ 168 وما بعدها.

4- حتى أنَّها دخلت على الفعل الماضي في قوله تعالى (فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ), [سورة البلد: 11], و(فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى) [سورة القيامة: 31], أي أنَّه لم يأت بأصل الدين وهو التصديق بما يجب تصديقه, ولا بأهم فروعه وهو الصلاة. [انظر الآلوسي: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني 148/29], وقال الكسائي: «لا» بمعنى «لم» ولكنه يقرن بغيره ... والعرب تقول: لا ذهبَ أي لم يذهب, فحرف النفي ينفي الماضي كما ينفي المستقبل. [القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 6904/10, 6905], وليس معنى دخولها على الماضي هنا أنَّها تجعله مستقبلا, بل إنَّها جاءت محافظة على دلالة الانقضاء فيه, و«لا» هذه لا تأثير لها في الأفعال سواء أكانت ماضية أم مضارعة, ولهذا أمكن استعمالها مع الماضي لتدل على ما تدل عليه «لم», وخلاصة القول: إنَّه حمل «لا» على «لم», أو أنَّه اعتبرها لمطلق النفي في كل زمان. [انظر شكري المبخوت: إنشاء النفي صـ 127]

5- انظر فاضل السامرائي: معاني النحو 322/3, 323

وإذا أردنا أن نعقد مقارنة بين وظائف أدوات نفي الحدث وإنشائه على اختلافها, وتعلُّق بعضها بأزمنة معيَّنة, وجب علينا أولا تقسيم معاني النفي الوظيفية التي تؤدّيها هذه الأدوات, وتوضيح ما يكون بينها من علاقات على أساس هذه الدلالات المختلفة, بحيث تختلف قوة كل أداة وظيفيا عن الأخرى تبعا لقصد المتكلم ومراده, ومقتضيات أحوال الخطاب, فإذا فرقنا أدوات النفي المذكورة حصلنا على الجدول الآتي:

| أدوات النفي | الفعل | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | الماضي | الماضي الممتد إلى زمن الحاضر | الحاضر | الحاضر الممتد إلى زمن المستقبل | المستقبل |
| | واقع منقض | منتظر وقوعه | واقع غير منقض | | غير واقع غير منقض |
| لم | لم يفعل | | | | |
| لمَّا | | لمَّا يفعل | | | |
| ما | ما فعل | | ما يفعل | | |
| لا | | | | لا يفعل | |
| لن | | | | | لن يفعل |

والجدول يحتاج إلى بعض الإيضاحات بناء على ما لخَّصه النُّحاة في مبدأ أن يكون النفي بحسب الإثبات, حيث إنَّ تنوعَ دلالات الإثبات الزَّمانية يستلزم ما يُقابلها في النفي حسب قصد المتكلم.

**فَـ «لم», و«لمَّا»** لإثبات نفي حدث, إثباته واقع منقض قبل زمن التكلم, بيد أنَّ «لمَّا» مقصورة على توقع الفعل وانتظاره؛ ولذلك يمتاز إثباتها بوجود «قد» التي تقرب الحدث من الحال في مقابل الإطلاق, فشتان بين حدث واقع منقض في ماض مطلق, وحدث واقع منقض في ماض قريب من الآن, بمعنى أنَّه يكاد يتماس مع زمن التكلم.

**و«ما»** لإثبات نفي حدث كان إثباته في حال فعل, أي أنَّ الحدث واقع غير منقض في زمن التكلم أو متوقعا حدوثه في زمن التكلم, هذا إذا كان الفعل مضارعا, فإذا كان الفعل ماضيا فهي إثبات لحدث واقع منقض قبل زمن التكلم في وقت قريب من الحال دون أن تبلغ الحال, هذا إذا اقتضى التركيب «قد» التقريبية.

**والفرق بين النفي بِـ «ما» عند دخولها على الماضي, و«لم» عند دخولها على المضارع**, يكمن في أنَّه قد يُنفى بِـ «ما» مع الماضي إذا أُريد نفي الحدث بصورته المنقضية التامة, وينفى بِـ «لم» مع المضارع إذا أُريد نفي الحدث في الماضي بصورة التغيير والتَّجدُّد فيُشخِّص الحدث في الذهن بصورته المتجدِّدة, ثُمَّ ينفيه بهذه الصورة في الماضي, قال تعالى (**فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ**) [سورة البقرة: 259], فجاء بِـ «لم»؛ وذلك لأنَّ تغيُّر الشراب والطعام يحصل تدريجيا ويستمر, وليس دفعة واحدة, فجاء بِـ «لم» للدلالة على أنَّه لم يحصل شيء من ذلك, ولو جاء بِـ «ما», وقال (ما تسنه) لأفاد نفي التسنه, وهو التغيُّر بصورته النهائية المنقضية التامة.[1]

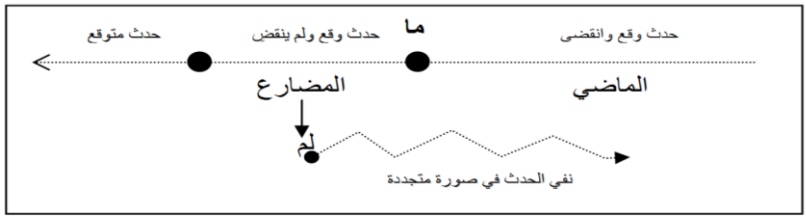


1- انظر فاضل السامرائي: معاني النحو 169/4

**و«لا»** لإثبات نفي حدث كان إثباته فعلا غير واقع وغير منقض, أي أن النفي بها يكون بعد الآن إلى ما شاء الله, بمعنى أنَّها إذا دخلت على المضارع فلا تقيده بزمن, وإن كان النُّحاة يرون أنَّها تخلِّصه للاستقبال, يقول إبراهيم مصطفى: "يُلاحظ في نفي المضارع أنَّك تقول: "لم يتكلم", فالنفي للماضي, و"ما يتكلم" فالنفي للحال, و"لن يتكلم" فهو للمستقبل, فإذا قلت: "لا يتكلم" كان النفي أوسع وأشمل, ففي النفي بِـ «لا» معنى الشمول والعموم وفي معنى الفعل المضارع شيء من الشمول والاتساع أيضا فالنحاة يقولون إنَّه للحال والاستقبال ... ومن شمول المضارع أيضا أنَّه يدل على ما يتجدد ويتكرر ... لذلك ناسب المضارع النفي بِـ «لا» فاختصت به, وامتنع أن تنفي الماضي حتى يكون فيه معنى الاستقبال أو حتى تتكرر ليكون في التكرار معنى من الشمول".[1]

**و«لن»** لإثبات نفي حدث, إثباته غير واقع غير منقض بعد زمن التكلم (القطع المثبت بالعدم), والفرق بين «لا» و«لن», أنَّ «لا» قد تكون لمطلق النفي بعد الآن, أمَّا «لن» فقد يكون النفي بها من أقرب لحظة من زمن التكلم ولا مانع من أن تكون لحظة التكلم نفسها إلى أقصى ما يمكن أن يصل إليه النفي بحسب القرائن, فقد يكون ساعة, وقد يكون يوما, وقد يكون الحياة الدنيا, وقد يكون الأبد المتطاول[2], ولا يكون ذلك إلا عند إطلاق منفيها, وخلو المقام عن مقيداته نحو قوله تعالى: **(وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا)** [سورة البقرة: 95], يقول أبو حيَّان: "ويعني بالأبد هنا ما يستقبل من زمان أعمارهم".[3]

1- إحياء النحو صـ 135, 136

2- انظر شكري المبخوت: إنشاء النفي صـ 122-125

3- البحر المحيط 479/1

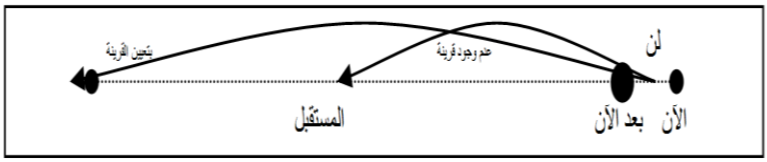


**وأمَّا «إنْ» النَّافية فلم يكن لها نصيب في باب نفي الفعل عند سيبويه, بيد أنَّه شبَّهها بِـ «ما» في نفيها للحال,** ويُنفى بها الجملة الاسمية والجملة الفعلية, ولا يختص بإحداها دون الأخرى, وتدخل على الفعل المضارع والماضي, فإن دخلت على الفعل المضارع كانت في الغالب لنفي الحال (**وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ**) [سورة الأنبياء: 109], وقد تكون لغير الحال, نحو قوله تعالى (**إِنْ يَعِدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا**) [سورة فاطر: 40], فهي هنا للدلالة على الاستمرار, وتدخل على الفعل الماضي, فتكون لنفي الماضي القريب من الحال غالبا, نحو قوله تعالى (**وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ**) [سورة الأحقاف: 26], وقد تكون لغير ذلك قليلا, نحو (**إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ**) [سورة يس: 53], ويرى النُّحاة أنَّ النفي بها آكد من النفي بِـ «ما», يدلُّ على ذلك كثرة اقترانها بِـ «إلا», وهذا يُعطيها قوة وتأكيدا, ويرى بعض النُّحاة أنَّ النَّفي بِـ «إنْ» نظرا لاشتراكها في الصِّيغة مع «إن» المخفَّفة من الثَّقيلة يُفيد التَّوكيد, واستعمالها على هذا النحو ليس لإفادة النفي, ولكن لإفادة الحصر.[1]

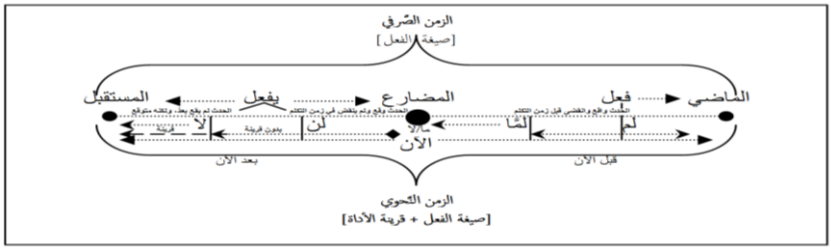


1- انظر سيبويه: الكتاب 152/3, ومحمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية صـ 289, 290, وفاضل السامرائي: معاني النحو 171/4 وما بعدها

**خلاصة ونتائج**

حاول هذا البحث أن يكشف عن الفروق الوظيفية لأدوات النفي في التراكيب الفعلية عند سيبويه في باب نفي الفعل, وقد تبيَّن من خلال ذلك:

- أنَّ سياق النفي لا تتفق فيه دلالة الصيغة مع الدلالة الزمنية؛ ولذا نسب النحاة تعيين الزمن إلى تأثير الأداة, ومن ثَمَّ كان الزمن المنسوب للصيغة ليس ثابتا في مثل هذه التراكيب.
- أنَّ الإثبات إيجابا كان أو سلبا هو ما استقرَّ في نفس المتكلم وقوعه أو عدم وقوعه في المستقبل؛ ولذا كاد شرط المحتوى القضوي للنفي يكون مقتصرا على وجود حقيقي أو متصور لقول مثبت, فيكون النفي بذلك كلاما مبنيا على كلام, لا كلاما مبنيا على الكون؛ ذلك لأنَّ النفي مبني على ترديد كلام سابق له مثبت, ورد على قائله أو متصوره, فيكون تكذيب لاعتقاد سابق من صاحب الإثبات.
- أنَّ المعطيات العربية تبيِّن أنَّ المُضي ليس دائما مرتبطا بصيغة «فَعَل», وأنَّ الحال والاستقبال ليسا مرتبطين دائما بصيغة «يَفْعَل», فَصيغة «فَعَل» تدل على المضي وهذا هو الغالب, وإذا اقترنت بِـ "قد" فإنَّها تقرِّبه من حال التكلم, بيد أنَّ دلالة "قد" على تقريب الماضي من الحال, هو أمر كائن في بعض الاستعمالات ولكنَّه غير مطَّرِد, بل يختلف الأمر من استعمال لآخر حسب الوظيفة وما يقصدها المتكلم, كما أنَّ دلالتها – أي صيغة «فعل» تنصرف إلى الاستقبال إذا نفيت بِـ «لا», أمَّا صيغة «يَفْعَل» فتترجح للدلالة على زمن الحال إذا كانت مجرَّدة, فإذا أسند إليها بعض الأدوات فإنَّها تؤدِّي دلالات زمنية مختلفة, هذا يُبيِّن أنَّ الصيغة لا تستقر على معنى زمني معيَّن, بل إنَّ النفي يحوِّل هذا المعنى الزمني أو يضيف إليه.

- ومن ثَمَّ فقد استرعى اهتمام العلماء ما تحمله بعض الأدوات من معان زمنية؛ ولذا فقد كان لدراستهم توزيع بالتقابل بين الإثبات والنفي, مؤدَّاه أنَّ مقابل «قد» في النفي هو «لمَّا», وأن مقابل «السين» و«سوف» في النفي هو «لن».
- أن هناك علاقة بين الزمن الصرفي والزمن الإحالي (النحوي) بالنظر إلى لحظة التلفظ الذي يُستفاد من صيغة الفعل في الدلالة على وقوع حدث قد يكون واقعا (+) أو غير واقع (-), وقد يكون منقضيا أو غير منقض.
- أنَّ الابتداء درجة أولى في الاعتقاد الذي يسبق الإثبات سلبا كان أو إيجابا, ومن ثَمَّ يكون إثبات الحدث أو نفيه لِمَن ينتظر وقوعه أو انتفاءه أقوى من الإثبات أو النفي على سبيل الابتداء, وأنَّ إثبات الحدث أو نفيه في الاستقبال يدلُّ على اعتقاد أقوى من نفي الحدث أو إثباته في الحال أو الماضي.
- أنَّ حقيقة العلاقة التي يحدثها المتكلم بين المسند والمسند إليه هي الإثبات سواء أكان الإثبات إيجابا أم سلبا, وهي علاقة تختلف درجاتها قوة لاختلاف درجات الاعتقاد عند المتكلم؛ ولذلك يختلف اللفظ باختلاف درجة الاعتقاد, فنراه يثبت تارة بِـ "قد وتارة بِـ "السين" وتارة أخرى بِـ "سوف", وينفي في حالة إثبات النفي بِـ "لم, ولمَّا, وما, ولا, ولن".
- اتضح أيضا أنَّ أدوات النفي تسهم في بناء التأويل الزمني الذي يرتبط بكل أداة من أدوات النفي؛ وذلك من خلال الصيغة الفعلية التي يتمُّ انتقاؤها.
- ولذا كان الفرق بين إثبات النفي بِـ «لم» و«ما», أنَّ النفي بِـ «ما» كقولك: ما قام زيد معناه أنَّ وقت الإخبار هذا الوقت, وهو إلى الآن ما فعل, فيكون النفي في الماضي, وأنَّ النفي بِـ «لم» كقولك: لم يقم زيد تجعل المخبر نفسه بالعرض متكلما في الأزمنة الماضية؛ ولأنَّه يقول في كل زمان في تلك الأزمنة: أنا أخبرك بأنَّه لم يقم, وخلاصة القول أنَّ «ما» تكون في الغالب لنفي الماضي القريب من الحال, وأمَّا «لم» فليست مقيدة بزمن من أزمنة الماضي.

**المصادر والمراجع**


- الآلوسي: أبو الفضل شهاب الدين (ت1270هـ)

1- رُوح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني, دار إحياء التراث العربي, بيروت – لبنان (د–ت).

- الآمدي: علي بن محمد (ت631هـ)

2- الإحكام في أصول الأحكام, علق عليه: عبد الرازق عفيفي, دار الصميعي للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى 2003م.

- برجشتراسر: جي

3- التطور النحوي للغة العربية, أخرجه وصحَّحه وعلق عليه: رمضان عبد التواب, مكتبة الخانجي, الطبعة الرابعة 2003م.

- جحفة: عبد المجيد

4- دلالة الزمن في العربية, دراسة النسق الزمني للأفعال, دار توبقال للنشر, الطبعة الأولى 2006م

- الجرجاني: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت471هـ).

5- دلائل الإعجاز, تحقيق: محمود محمد شاكر, طبعة مكتبة الأسرة 2000م.

- ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن عمر (ت646هـ).

6- الإيضاح في شرح المفصل, تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله, دار سعد الدين, الطبعة الأولى 2005م.

- حسان: تمام

7- الخلاصة النحوية, عالم الكتب, الطبعة الثالثة 2009م.

8- اللغة العربية معناها ومبناها, عالم الكتب, الطبعة السادسة 2006م

- أبو حيَّان الأندلسي: محمد بن يوسف (ت745هـ).

9- ارتشاف الضرب من لسان العرب, تحقيق: رجب عُثمان, مكتبة الخانجي, الطبعة الأولى 1998م.

10- تفسير البحر المحيط, دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود, وآخرين, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, الطبعة الأولى 1993م.

- دايك: ڤان

11- النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي, ترجمة: عبد القادر قنيني, أفريقيا الشرق – المغرب 2013م

- رشيد: كمال

12- الزمن النحوي في اللغة العربية, عالم الثقافة للنشر والتوزيع – عمان 2008م.

- الرَّضي الاستراباذي: رضي الدين محمد بن الحسن (ت686هـ).

13- شرح كافية ابن الحاجب, تحقيق: أحمد السيد أحمد, المكتبة التوفيقية (د-ت).

- الزركشي: بدر الدين محمد (ت794هـ)

14- البرهان في علوم القرآن, تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم, المكتبة العصرية, صيدا – بيروت 2005م

- الزَّمخشري: أبو القاسم محمود بن عمر (ت538هـ).

15- الكشَّاف عن حقائق التنزيل وعيون التأويل في وجوه التَّأويل, علَّق على مشكله وشرح أبياته ومعضله: الشربيني شريدة, دار الحديث 2012م.

16- المفصَّل في علم العربية, وبذيله كتاب المفضَّل في شرح أبيات المفصل لأبي فراس النعساني الحلبي, دار الجيل, الطبعة الثانية (د-ت).

- السامرائي: فاضل صالح

17- معاني النحو, دار الفكر ناشرون وموزعون, الطبعة الخامسة 2011م.

- السبكي: بهاء الدين (ت773هـ)

18- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح, تحقيق: عبد الحميد هنداوي, المكتبة العصرية, صيدا – بيروت, الطبعة الأولى 2003م.

- السهيلي: أبو القاسم عبد الرحمن (ت581هـ)

19- نتائج الفكر, تحقيق: محمد إبراهيم البنا, دار الاعتصام (د-ت)

- سيبويه: أبو بشر عمرو عثمان بن قَنبر (ت180هـ).

20- الكتاب: كتاب سيبويه, تحقيق: عبد السلام محمد هارون, دار الجيل – بيروت, الطبعة الأولى 1991م.

- السيرافي: أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت368هـ).

21- شرح كتاب سيبويه, تحقيق: أحمد حسن مهْدلي, وعلي سيد علي, دار الكتب العلمية, الطبعة الأولى 2008م

- السيوطي: عبد الرحمن بن الكمال بن محمد (ت911هـ).

22- الأشباه والنَّظائر في النحو, تحقيق: عبد العال سالم مكرم, عالم الكتب, الطبعة الثالثة 2003.

23- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع, تحقيق: عبد العال سالم مكرم, عالم الكتب 2001م.

- ابن الشجري: هبة الله بن علي (ت542هـ).

24- أمالي ابن الشَّجري, تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي, مكتبة الخانجي, الطبعة الأولى 1992م.

- الشريف: محمد صلاح الدين

25- الشرط والإنشاء النحوي للكون, بحث في الأسس البسيطة المولَّدة للأبنية والدلالات, جامعة منوبة – منشورات كلية الآداب, تونس 2002م

- عبد اللطيف: محمد حماسة

26- بناء الجملة العربية, دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع, القاهرة 2003م

- ابن عُصْفُور الإشبيلي: أبو الحسن بن مؤمن بن محمد (ت669هـ).

27- المقرّب, تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري, وعبد الله الجبوري, الطبعة الأولى 1972م.

28- المُقرّب ومعه مُثُل المقرّب, تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود, وعلي محمد معوَّض, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, الطبعة الأولى 1998م.

- عضيمة: محمد عبد الخالق

29- دراسات لأسلوب القرآن الكريم, دار الحديث القاهرة (د-ت)

- ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله (ت769هـ).

30- شرح التسهيل (المساعد على تسهيل الفوائد), تحقيق وتعليق: محمد كامل بركات, دار الفكر – دمشق 1980م.

31- شرح ابن عقيل, تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد, المكتبة العصرية, صيدا – بيروت, 2001م.

- القُرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت671هـ).

32- الجامع لأحكام القرآن الكريم المشهور بتفسير القرطبي, دار الرَّيَّان للتراث (د-ت).

- ابن القيِّم الجوزيَّة: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (ت751هـ).

33- بدائع الفوائد, تحقيق: سيد عِمران, وعامر صلاح, دار الحديث – القاهرة 2006م.

- ابن مالك: جمال الدين محمد بن عبد الله (ت672هـ).

34- شرح التسهيل, تحقيق: عبد الرحمن السيد, ومحمد بدوي المختون, دار هَجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان, الطبعة الأولى 1990م.

- المبخوت: شكري

35- إنشاء النفي وشروطه النحوية الدلالية, كلية الآداب والفنون والإنسانيات – جامعة منوبة 2006م.

36- توجيه النفي في تعامله مع الجهات والأسوار والروابط, دار الكتاب الجديد المتحدة, الطبعة الأولى 2009م

37- دائرة الأعمال اللغوية مراجعات ومقترحات, دار الكتاب الجديد المتحدة, الطبعة الأولى 2010م.

- المبرِّد: أبو العبَّاس محمد بن يزيد (ت285هـ).

38- المقتضب, تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة, المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة 1385هـ.

- المخزومي: مهدي

39- في النحو العربي نقد وتوجيه, دار الرائد العربي, بيروت – لبنان, الطبعة الثانية 1986م.

- المرادي: الحسن بن القاسم (ت749هـ).

40- الجنى الداني في حروف المعاني, تحقيق: فخر الدين قباوة, ومحمد نديم فاضل, دار الكتب العلمية, بيروت – لبنان, الطبعة الأولى 1992م.

41- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك, شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سُليمان, دار الفكر العربي, الطبعة الأولى 2001م.

- مصطفى: إبراهيم

42- إحياء النحو, دار الآفاق العربية, طبعة 2003م.

- مولر: بيت لويس

43- الفعل الكلامي معنى للجملة حول الصيغة الأساسية البراجماتية للغة الطبيعية, ترجمه إلى العربية: سعيد حسن بحيري, مكتبة زهراء الشرق, الطبعة الأولى 2014م.

- ميلاد: د. خالد

44- الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية, جامعة منوبة والمؤسسة العربية للتوزيع – تونس (د–ت).

- هدوي: الصَّحبي

45- الإنشاء بالقول مقاربة نحوية تداولية للأوامر والنواهي أعمالا لغوية, دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع – عمان, الطبعة الأولى 2016م.

- ابن هشام: أبو محمد جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت761هـ).

46- مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب, تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب, المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت, الطبعة الأولى 2000م.

- ابن يعيش: موفق الدين بن علي (ت643هـ).

47- شرح المفصل, تحقيق: أحمد السيد أحمد, المكتبة التوفيقية (د-ت).

**المراجع الأجنبية:**

(1) Hans Reichenbach: Element of Symbolic, New York: The Macmillan Company, 1947

(2) Otto Jespersen: The Philosophy of Grammar, Printed in Great Britain by Unwin Brothers, 1963

(3) Teun A. Van Dijk: Text and Context Explorations in the Semantics and Pragmatics of Discourse, Longman linguistics library 1992

(4) W. Wright: A Grammar of the Arabic Language, librairie de liban Beirut, Third Edition 1996